

بسم الله الرحمن الرحيم، إلى فضيلة رئيس وأعضاء الدائرة القضائية، هذه لائحة اعتراف على حكم قضية رقم (٤٦٧٠٧٥٩٩٩٦) القاضي بسجني أربعة أشهر بتهمة سرقة قبل ٢٠ عاماً، حين كنت حدثاً دون الخامسة عشرة. يعتمد الحكم على إقرار قديم أنكرته، مُرجعاً سبب إقرار صغرى حينها وقلة إدراكي. أثير هذه الأوجه للاعتراف: أولاً: طعن في حجية الإقرار القديم لصغر سنى وعدم تميizi. الإقرار صحيح من بالغ عاقل مختار، وهذا لم يكن حالى وقت الإقرار. كما أن النبي صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن الصبي حتى يحتمل، وكذلك قول ابن قدامة: "لا يصح إقرار الصبي لأنه غير كامل الأهلية". ثانياً: مضى أكثر من عشرين عاماً، وانقطاع الآثار، وعدم وجود أدلة جديدة، ينقض موجبات العقوبة التعزيرية. قال الشافعى: "التعزير مبني على المصلحة، فإذا فات محلها سقط"، ومجمع الفقه الإسلامي أكد عدم إقامة التعزيرات بعد فوات الأوان. ثالثاً: نكولي عن الإقرار لاحقاً، وأنه كان نتيجة ضغط نفسى، مما يضعف حجيته. فالإقرار تحت الإكراه أو الخوف لا يُعتد به، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يؤخذ أحد بإقراره في حبس، ولا في سجن، ولا في خوف". كما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ادرؤوا الحدود بالشبهات"، ومن باب أولى يُدرأ التعزير بالشبهة مع النكول، وضعف الإقرار، وطول المدة، وصغر السن. الطلب: أطلب رد الدعوى، لعدم وجود أدلة شرعية ونظامية، وبطلان الحكم بسجني أربعة أشهر. والله ولي التوفيق.